جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الإنسانية– قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية – البكالوريوس– المرحلة الرابعة

اسم المادة : مناهج المفسرين

عنوان المحاضرة

منهج الامام الطبري في التفسير

أ.د عثمان فوزي علي

محمد بن جرير الطبري من علماء هذه الأمة المعتبرين والمعتمدين، عاش في القرن الثالث من الهجرة، ورحل في طلب العلم إلى بلاد شتى، وطوَّف في بلاد المسلمين كثيراً، ثم ألقى عصى الترحال، واستقر به المُقام في بغداد حاضرة العالم الإسلامي حينئذ.

كان رحمه الله فقيهاً عالماً، برع في علوم كثيرة؛ كالقراءات، والتفسير، والحديث، والفقه، والتاريخ، وغيرها من العلوم؛ وصنف في علوم كثيرة، وصل إلينا منها كتابه في التفسير "جامع البيان في تفسير القرآن" وكتابه (التاريخ)، تلك المصنفات –التي أجاد فيها وأفاد– تُخبر بسعة علم الرجل، وغزارة إنتاجه، وقوة حجته.

وكان –علاوة على ذلك– صاحب مذهب فقهي، بيد أنه لم يُقيَّض له من الأتباع من ينشر آراءه ويتبناها، فبقيت منثورة هنا وهناك.

وما يهمنا في الحديث عن هذا الإمام الجليل كتابه "الجامع" ومنهجه في التفسير؛ فالطبري –بلا منازع– أُعتبر أباً للتفسير، بَلْ شيخ المفسرين، وعُدَّ تفسيره من أقوم التفاسير وأشهرها، والمرجع الأول للتفسير بالمأثور.

وقد أجمع العلماء على عظيم قيمة هذا التفسير، وأنه لا غنى عنه لطالب العلم عموماً، وطالب التفسير على وجه الخصوص؛ يقول النووي فيه: "أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري". أما ابن تيمية فيقرر أن "تفسير الطبري" أصح التفاسير التي بين أيدي الناس.

وقد كان "تفسير الطبري" محط اعتبار عند المتقدمين، وكان كذلك عمدة عند المتأخرين من أهل العلم عموماً والتفسير خصوصاً؛ فهو مرجع الأولين، وهو ملاذ الآخرين في موضوع التفسير.

وكما كان لهذا التفسير أوَّليَّة زمانية فقد كان له كذلك أوَّليَّة موضوعية، فهو لم يقتصر على لون واحد من التفسير، بل اشتمل على ألوان من التفسير، رفعت من شأنه، وجعلت له تلك المنزلة عند العلماء؛ فالطبري –على الرغم من اعتماده على التفسير بالمأثور أساساً– جمع إلى جانب الرواية جانب الدراية، واهتم بالقراءات القرآنية أي اهتمام، وكان له اعتناء بعرض وجوه اللغة، فضلا عن آرائه الفقهية واجتهاداته التي أودعها كتابه المذكور.

إلاَّ أن السمة البارزة التي ميزت الطبري في "جامعه" ذاك المنهج العلمي الذي سلكه في التفسير؛ فالطبري بحق –كما يتبين لقارئ تفسيره– كان صاحب منهج واضح.

ونستطيع أن نوجز منهج الطبري في "تفسيره" في النقاط التالية:

– اعتماده أساساً على التفسير بالمأثور الثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، أو صحابته الكرام، أو التابعين؛ وهو لا يكتفي بذلك، بل نجده يشدد النكير على من يفسر القرآن بمجرد الرأي فحسب. ولا يُفهم من هذا النهج أن الطبري لم يكن يُعمل الرأي في تفسيره، بل الواقع خلاف ذلك، إذ إننا كثيرًا ما نجده يُرجِّح أو يصوب أو يوجِّه قولاً لدليل معتبر لديه.

– كان يقف من السند موقف الناقد البصير، والعالِمِ النحرير، الذي لا يقبل الرواية إلا بعد تمحيص وتدقيق.

– ثم إنه كان يقدر إجماع الأمة، ويعطيه اعتباراً كبيراً في اختيار ما يذهب إليه ويرتضيه.

– أما منهجه في التعامل مع القراءات القرآنية فيقوم على رد القراءات التي لم ترد عن أئمة القراءات المشهود لهم، أما القراءات الثابتة فكان له اختيار فيها؛ فهو أحياناً يرفض بعضها لمخالفتها الإجماع، وأحياناً أخرى يفضِّل قراءة على أخرى لوجه يراه، ويكتفي حيناً بالتسوية بين تلك القراءات دون ترجيح.

– ومن منهجه كذلك أنه لم يكن يهتم بتفسير ما لا فائدة في معرفته، وما لا يترتب عليه عمل؛ كمعرفة أسماء أصحاب الكهف، ومعرفة نوع الطعام في المائدة التي نزلت على رسول الله عيسى عليه السلام ونحو ذلك.

– وكان الطبري يحتكم كثيراً في تفسيره عند الترجيح والاختيار إلى المعروف من كلام العرب، ويعتمد على أشعارهم، ويرجع إلى مذاهبهم النحوية واللغوية.

– وكما أَشرنا بداية فقد كان الطبري صاحب مذهب فقهي، وهذا واضح في "تفسيره"، فنحن كثيراً ما نراه يعرض لآيات الأحكام ويناقشها ويعالجها، ثم يختار من الأحكام الفقهية ما يراه الأقوى دليلاً والأوجه تعليلاً.

– وكان من منهج الطبري أيضاً تعرضه لكثير من مسائل علم الكلام والعقيدة، والرد على كل من خالف فيها ما عليه أهل السنة والجماعة، وكان هذا النهج واضحًا لديه في رده على كثير من آراء المعتزلة ومن شابههم.

– ثم أخيراً نَلْمَحُ الطبري يسوق في تفسيره أخباراً من القصص الإسرائيلي، ومن ثَمَّ يتعقَّبها بالنقد والتمحيص؛ لكن –وعلى الرغم من ذلك– فاته بعض المرويات التي لا تزال تحتاج إلى النقد الفاحص، والتمحيص الناقد.

تلكم كانت جولة سريعة أطللنا من خلالها على شيخ المفسرين، وعلى تفسيره "الجامع" وتعرَّفنا – بإيجاز – على أهم سمات منهج الطبري في "تفسيره".

واعتمد فى أساس منجهه على التفسير بالمأثور، وهو التفسير بالأحاديث الثابتة عن النبى، أو أقوال الصحابة أو التابعين فى تفسير معانى الآيات والاهتمام بالأحكام الفقهية ويقف على الأسانيد، فيشتمل على عدد كبير من الأحاديث والآثار المسندة، ولم يكن يهتم بتفسير ما لا فائدة فى معرفته، كما اهتم الإمام الجليل بالأحكام الفقهية، فكان الطبرى صاحب مذهب فقهى، فكان يتعرض لآيات الأحكام ويناقشها ويعالجها، ولم يكن يهتم بتفسير ما لا فائدة فى معرفته، فضلا عن أنه كان يسوق فى تفسيره أخبارًا من القصص الإسرائيلى، وكان يتعقبها أحيانا بالنقد والتمحيص.

واعتمد "الطبرى" فى منهجه على استقصاء الوجوه المحتملة للآيات وهو كما ذكرنا يعتمد على التفسير بالمأثور فى الأساس، ثم القراءات بما يعنى اهتمامه بالقراءات القرآنية، وكان له اعتناء بعرض وجوه اللغة، فضلا عن آرائه الفقهية واجتهاداته التى أودعها فى التفسير، فمن منهجه فى التفسير، وقد كان ينكر بشدة على من يفسر القرآن بمجرد الرأى فحسب.

وهكذا أكد الإمام الطبري حرصه على إسناد كل خبر إلى قائله وأنه لن يسمح لحجج العقول وفكر النفوس أن تتدخل في التفسير والاستنباط ، في الكتابة والتدوين أثناء جمع المادة ، وما ذاك إلا حرصاً منه على جمع ما قيل كله أو جله من وجهات نظر متعددة إن كانت ، وبعد ذلك تحصل الموازنة والمقارنة ، والاستنباط والقبول والرد لمن يريد .

ولما كان تاريخ صدر الإسلام – خصوصاً فترة الفتنة – أكثر حساسية من غيره ، إذ فيه روايات أملتها عاطفة الرواة أو الاتجاهات السياسية أو اختلاف وجهات النظر والفهم ، ونظراً لأن الروايات تتأثر بعوامل مختلفة كالنسيان والميول والنزعات فيصعب الجزم بدقتها وسلامتها ، فإن هذا مما يجعل إبداء الرأي فيها أو إصدار حكم بشأنها يبدو معقداً للغاية .

ولهذا قام الإمام الطبري –رحمه الله – وهو يعرض وجهات النظر المختلفة لرواته ومصادره باتباع طريقة جمع الأصول وتدوينها على صورة روايات ، المسؤول عنها رجال السند أي الرواة الأخباريون . وقد برهن على ذلك في قوله :

"فما يكن في كتابي هذا من خبر ذكرناه عن بعض الماضين مما ينكره قارئه أو يستشنعه سامعه ، من أجل أنه لم يعرف له وجهاً في الصحة ولا معنى في الحقيقة ، فليعلم أنه لم يؤت في ذلك من قبلنا ، وإنما أتي من قبل بعض ناقليه إلينا ، وأنا إنما أدينا ذلك عن نحو ما أدي إلينا" .

ومن منهجه أيضاً الحياد ، فهو يعرض مختلف وجهات النظر دون تحزب أو تعصب ، وإن كان له رأي خاص فيظهر أحياناً في اختياره للروايات وإيراد بعضها وترك البعض الآخر ، متجنباً إعطاء حكم قاطع في القضايا التي يتعرض لها ، حتى أنه لا يفضل رواية على أخرى إلا نادراً .

وقد أدى به التزام هذا المنهج إلى الحرص على إيراد الروايات المختلفة للحادث أو الخبر الواحد ، وعند المقابلة بين الروايات يستعمل تعبير: "واختلف في كذا" ثم يعقبه باستعراض الروايات المختلفة لرواته كقوله : فقال بعضهم.. وقال بعضهم.. وقال هشام بن الكلبي.. ، وكقوله : وذكر عن فلان أنه قال.. وحدثنا فلان.. وقال آخرون.. وقال بعضهم..

إلا أن النقد والمقابلة يظهر جلياً في عدد من الأخبار التي ترد في نهاية الحوليات كالوفيات والصوائف وتعيين ولاة الأقاليم وأمراء الحج ، ومثال ذلك في قوله : "وفي سنة كذا توفي أبو العباس يوم.. بالجدري . وقال هشام بن محمد الكلبي – توفي يوم.. واختلف في مبلغ سنه يوم وفاته . قال بعضهم.. وقال بعضهم.. وقال الواقدي.. (٤/٤٧٠) ، وقوله : "وغزا الصائفة في سنة كذا فلان ، وقال الواقدي أن الذي غزا الصائفة في هذه السنة فلان.

وهكذا إذا كان للحادث روايات مختلفة اعتقد الإمام الطبري بوجوب ذكرها لتكتمل الرؤية عنه . لكن مع اجتهاده في تدوين كل ما يمكن تدوينه من الروايات والأقوال من الخبر الواحد ، فإذا وصل إلى موضوع مطول مختلف فيه قطعه ليذكر مواضع الاختلاف مشيراً إليها (٤/ ٤٦٦،٤٦٨،٤٦٩) . فإذا ما انتهى منها عاد إلى المتن – أي إلى الموضع الذي وقف عنه – فيمهد للكلام بإشارة تدل على استئنافه كأن يقول : "رجع الحديث إلى حديث فلان.."(٤/٤٧٠) .

وما يلاحظ أن هذه الطريقة تربك القارئ ، فتنسيه الحادث الأصلي ، إذ تشكل عقبة أمام الوحدة الموضوعية للحادثة التاريخية ، وربما كان الأفضل عرض كل رواية عرضاً متكاملاً من أولها إلى آخرها ، الواحدة تلو الأخرى ، وبهذا العرض الكامل تتكون لدى القارئ فكرة واضحة عن الموضوع وعن الأوجه المختلفة فيه ، فيستطيع أن يوازن بين جميع الآراء ، ويرجع بعضها على بعض، فتتكون بذلك لديه نظرة إيجابية عن الموضوع.

وقد راعى الإمام الطبري في ترتيب تاريخه تسلسل الحوادث ، فرتبها على حسب وقوعها عاماً بعد عام منذ الهجرة إلى نهاية عام ٢٠٢ هـ (٩١٤ م) . فذكر في كل سنة ما وقع فيها من الأحداث التي رأى أنها تستحق الذكر .

ويختلف حجم الحوليات لديه حسب كثرة وقوع الحوادث فيها أو قلتها وأهميتها وبلوغ أخبارها إليه ، فيطيل ويقصر وفق ذلك ، فبعض الحوليات لا تعدو أسطراً (سنة٢٥) ، وبعضها صفحة أو صفحتان (سنة ٢٩،٤٨،٠ ٧) ، والبعض الآخر يزيد طوله على مائة صفحة (سنة٣٥،٣٦) ، وإذا كانت – الحادثة طويلة فيجزئها حسب السنين التي تستغرقها .

أما طريقته في سرد أحداث كل حولية فليست على نسق واحد ، فتارة يذكر الحادث التاريخي ثم يبدأ في ذكر تفصيله والروايات فيه (٤٤٢/٤) ، وتارة يذكر جملة الأحداث التي كانت هذه الحولية ثم يعود إلى تفصيل بعضها (٣١٧/٤) ، وتارة ثالثة تقتصر الحولية على جملة من الأحداث في بضعة أسطر (٢٥٠/٤) ، وفي ختام الحولية يذكر بعض من توفي في تلك السنة من المشهورين ، لكن هذا ليس مضطرداً ، أما الذي لا يكاد يتركه غالباً في ختام كل حولية فذكر أسماء عمال الأقاليم أو أمراء الحج أو هما معاً في تلك السنة ، وفي الحوليات التي أعقبت حركة الفتوح يحرص على ذكر أخبار المرابطين على الثغور للجهاد ، كما يسمي الصوائف والشواتي ، والحصون والمدن التي استولى عليها المسلمون.

وبالنسبة للأخبار التي لا ترتبط بزمن معين كالسير مثلاً ، فقد كان يختم بها الحديث عن كل خليفة عند وفاته ، فبعد أن يذكر الأحداث في عهده مرتبة على السنين يختمها باستعراض سيرته دون التقيد بعامل الزمن.

ومما ينبغي أن يذكر أن الإمام الطبري لم يتقيد بطريقة الحوليات في كل كتابه ، وإنما اتبعها في الحوادث الخاصة بتاريخ الإسلام .

أما في القسم الرابع – أي منذ الخليقة إلى الهجرة – فقد اتبع منهجاً آخراً في عرض الحوادث فلم يرتبها على حسب وقوعها عاماً بعد عام ، إذ كان ذلك متعذراً ، ولكن سار على النهج الذي سلكه أكثر المؤرخين القدماء بالبدء بالخليقة ثم بالأنبياء ثم التعرض للحوادث التي وقعت في أيامهم ، وذكر الملوك الذين كانوا يعاصرونهم وأخبارهم ، وكذلك الأمم المعاصرة لهم والتي جاءت بعدهم إلى ظهور الإسلام وبعثه المصطفى – صلى الله عليه وسلم – .

ويكثر الإمام الطبري في تاريخه من تسجيل النصوص التاريخية من رسائل وخطب ومحاورات ولا سيما الشعر رغبة في توثيق الحوادث أو التشويق إليها . كما أنه حاول ضبط النصوص التي يرويها دون تبديل أو تغيير إلى درجة أنه كثيراً ما تبقى الكلمات والألفاظ غير العربية كما هي (٢/٥١،٥٤،٦٢) .

أما منهجه في إثبات المصادر ، فإنه إذا ما نقل من كتاب ما فإنه قلما يذكر عنوانيهن ، وإنما يذكر اسم مؤلفه كقوله مثلاً : "قال الواقدي" أو "قال أبو مخنف.." وإذا سمع من أحد مشافهة قال : "حدثني فلان.." فإذا اشترك مع راوي محدثه في السماع آخر أو آخرون قال : "حدثني فلان قال.. حدثنا فلان وفلان.. ثم سلسل السند إلى مصدره الأصلي" .